واقع التحضر واحتياجات السكن في الجزائر

Urbanization reality and housing needs in Algeria

ط.د. أحمد بودور زمعلاش واري [1،*]، المشرف نور الدين داودي [2]

[2.1] جامعة محمد بن احمد ، وهران 02 (الجزائر)،
[2.1]مخبر وسائل التقصي وتقنيات العلاج للاضطرابات النفسية والسلوك.
houarriboudour@yahoo.com . daoudinour1@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2024-12-22؛ تاريخ المراجعة : 2025-05-27 ؛ تاريخ القبول : 2025-06-30

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على التحضر، باعتباره ظاهرة مست مختلف المجتمعات، وذلك من خلال تحليل وتفسير هذه الظاهرة، حيث عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة حضرية جديدة وهي التحضر السريع الذي ظهر في الجانب المادي واللامادي وذلك نتيجة العديد من العوامل والأسباب التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. كما ارتبطت بتغير المفاهيم إزاء السكن وأسلوب الحياة في حد ذاته لأن النظرة القديمة التي كان السكن فيها عبارة عن مأوى توسع والذي أصبح من طموحات الإنسان اليوم نتيجة ما وصل إليه من التطور العلمي والتكنولوجي، ومن هنا باتت المدن الكبرى والمتوسطة محل أنظار واهتمام النازحين إليها طلبا للسكن والعيش، ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل على الساحة الحضرية كالنمو العشوائي للأحياء السكنية الفوضوية على أطراف المدن.

الكلمات المفتاحية: التحضر؛ النمو الحضري؛ المدينة؛ السكن؛ السكان.

Abstract:

This study aims to shed light on urbanization as a phenomenon that affects various societies, through the analysis and interpretation of this phenomenon. Recently, Algeria has experienced a new urban phenomenon characterized by rapid urbanization, evident in both material and immaterial aspects. This change is the result of numerous historical, economic, social, and cultural factors, and it has been linked to a shift in concepts regarding housing and lifestyle itself. The traditional view of housing as merely a shelter has evolved into a contemporary aspiration shaped by advancements in science and technology. Consequently, large and medium-sized cities have become focal points for migrants seeking housing and a better quality of life, leading to the emergence of various urban challenges, such as the uncontrolled growth of informal residential neighborhoods on the outskirts of cities.

Keywords: urbanization; urban growth; city; housing; population

I- تمهيد:

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تشهد نموا حضريا سريعا تداخلت فيه عدت عوامل (ديمغرافية ، اقتصادية، ثقافية واجتماعية ...) مخلفة بذلك زيادة كبيرة من حيث الكثافة السكانية والمساحة في المدن، ومتخذتا أشكالا مختلفة من التوسع الذي أحيانا يكون منتظما وأحيانا أخرى فوضويا تتفاوت فيه استعمالات الأرض من مدينة إلى أخرى وذلك حسب رغبة الأفراد التي تعتبر تجسيدا حيا لتحركاتهم وأنشطتهم المتعددة في جميع مجالات الحياة.

كما أن تعاقب العديد من الحضارات عليها أثر على تقدمها وتطورها الحضري، إذ تعتبر الفترة الاستعمارية مرحلة مهمة في تاريخ التحضر الجزائري، وأن مفهوم التحضر ارتبط إلى حد كبير بواقع الأحداث الاستعمارية وأغراضها الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية .

1- الإشكالية:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على النمو الحضري في الجزائر، والذي أثار اهتمام أوساط عديدة بسبب النتائج التي أفرزها ويفرزها على شتى الأصعدة ، وذلك من خلال تحليل تطور مستوى التحضر ومكونات النمو الحضري وظاهرة هيمنة المدن الكبرى ومشكلات التحضر وأثاره واحتياجاته الاجتماعية العديدة مثل الصحة، التعليم، الشغل، السكن .....الخ ،

ومن بين هذه الحاجات سنتطرق إلى حاجات السكن الذي يزداد عليه الطلب، والذي يعتبر من أهم القواعد التي تبنى عليها المجتمعات الراقية وتتكون فيها الأسرة السليمة. من هذا المنطلق نقوم بطرح التساؤل التالي:

ما هو واقع السكن الحضري في الجزائر وما هي أم تطوراته ؟

ومن أجل التعمق في فهم هذا التساؤل توجب علينا معالجة الفرضيات التالية:

- عدم تناسب وتيرة التحضر السريع مع تطور احتياجات السكن أسفر عن ظهور ازمة سكنية في عدة مناطق.
- نتيجة لعملية التحضر تلعب السياسات الحكومية ذات البرامج السكنية دورا أساسيا في تلبية احتياجات السكان.
- يرتبط تطور حاجات السكن بشكل وثيق مع زيادة السكان الحضريين مما يستدعي تصاميم سكنية أكثر تلائما والحياة العصرية.

2- الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى

- فهم واقع التحضر السريع في الجزائر.
- تحليل تطور السكن الحضري في الجزائر.
- تسليط الضوء على دور السياسات الحكومية والبرامج السكنية.

3- تحديد المفاهيم:

✓ **التحضر (Urbanization):** هو العملية التي يتم خلالها تزايد سكان المدن عبر تغير نمط الحياة من الريفية إلى الحضرية، ويتم ذلك إما عن طريق الهجرة الريفية نحو المدن والتحول إلى نمط احياة يرافق عادةً مع تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية. أو عن طريق تغيرات نسبية لحياة الريفيين من طبائع وعادات وأنماط معيشية لهؤلاء السكان، كمثل تلك التي يعيشها سكان المد.

✓ **النمو الحضري:** تعتمد عملية النمو الحضري في تحليلها على ابعاد مختلفة، حيث ترتكز بالدرجة الأولى على الشق الديمغرافي الذي يتناول الزيادة المستمرة لعدد السكان في المناطق الحضرية ونسبتهم مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان.

✓ **السكن:** كلمة سكن مأخوذة من سكينة "سلام" أي أن السكن هو المكان الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه، والسكينة والاستقرار شروط ضرورية للإنسان من أجل تجديد نشاطه وبالتالي المقدرة على مواجهة أعباء الحياة. ولما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارات وتطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا. (مزهزد، 1995،

صفحة 56) كما يعرف حسين رشوان المسكن بأنه أحد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية كالراحة والطمأنينة والأمان، وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد وبالتالي في إنتاجيته ويؤثر ايضا على حالته النفسية. (رشوان، 2002، صفحة 95)

التوزيع المجالي للتجمعات السكانية بالجزائر:

إن صعوبة تحليل ومتابعة توزيع السكان يعود إلى أن ظاهرة الانتشار والتركز البشري من أكثر الظواهر البشرية حركية، فوجود الإنسان وتكاثره في مكان ما بكثافة عالية وفي آخر بقلة وندرته أو عدم وجوده ليس صدفة. كما أن التركز والتشتت السكاني عرضة للتغير باستمرار سواء بالزيادة أو بالنقصان نتيجة التغيرات الديمغرافية نفسها ومدى ملائمة البيئة الطبيعية لتواجد الإنسان واستقراره ونموه. كما أن كثافة السكان من حيث التوزيع الجغرافي تسير طردا مع معدلات الأمطار من الشمال إلى الجنوب، فكلما انتقلنا من الساحل إلى الصحراء قلت الأمطار وزاد المناخ تطرفا وزاد فقر التربة وبالتالي قلت الكثافة السكانية. (السويدي، 2000، صفحة 71)

باعتبار الجزائر تتربع على مساحة شاسعة وذات التنوع المناخي، فهناك مناطق يكثر فيها السكان وبالتالي ترتفع كثافتها السكانية، ومناطق أخرى يقل سكانها لذا تقل كثافتها السكانية، وهذا تبعا لعوامل طبيعية ترتبط بها الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان. وعلى هذا تقسم الجزائر إلى ثلاثة مناطق:

II-1- منطقة التل: تتميز هذه المناطق بأعلى الكثافات حيث تتراوح بين 50 و200 نسمة في الكلم^2، وقد تزيد عن 400 نسمة في الكم^2 في بعض المناطق الساحلية ويضم هذا الإقليم حوالي 65 % من جملة سكان الجزائر، على الرغم من أنه لا يمثل سوى 4% من المساحة الكلية للبلاد. ويرجع سبب ارتفاع الكثافة بهذا الإقليم إلى توفر الظروف الطبيعية الملائمة من أمطار واعتدال المناخ إضافة إلى تجمع مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمات ووجود المدن الكبرى ذات البنية التحتية المتطورة.

II- 2- منطقة السهوب (الهضاب): في هذه المناطق تتناقص الكثافة إلى ما بين 10- 50 نسمة/كم^2 وهي تساوي 25% من السكان على نحو 9% من جملة مساحة البلاد، والظروف الطبيعية هنا ملائمة نسبيا للاستقرار. تبذل السلطات الوصية مجهودات كبيرة لإعادة إعمار هذا الإقليم الذي كان يشكل تاريخيا العمود الفقري للبلاد، وذلك من خلال إستراتيجية التهيئة العمرانية التي ركزت على تطوير البنية التحتية والتصنيع والمرافق لهذا الاقليم.

II- 3- منطقة الصحراء: أما المنطقة الصحراوية فتقل فيها الكثافة السكانية حيث تتدنى حصة الكلم المربع الواحد عن شخص واحد بسبب قساوة المناخ، حيث يقيم هنا 10% من سكان الجزائر فوق حوالي 87% من مساحة البلاد، ويتمركزون في الواحات مثل: ورقلة، غرداية، بسكرة، الأغواط، الوادي، تمنراست. كما يتمركزون أيضا في المناطق النفطية ذات النشاط الاقتصادي مثل: حاسي مسعود وحاسي الرمل.

III-واقع التحضر في الجزائر:

إن ظاهرة التحضر لا يمكن اعتبارها ظاهرة حديثة في الجزائر، بل هي قديمة ولها علاقة بحضارات حرب البحر الأبيض المتوسط. كما يرجع تاريخها إلى ما قبل الميلاد وقد كشفت بعض الحفريات عن أثار بقايا المستوطنات البشرية، اختلفت خصائصها باختلاف الأزمنة وقد تميزت بنمطين: الأول ذو طابع حضري والثاني ذو طابع ريفي متميز بالنشاط الزراعي. (بودون، 2004، صفحة 165) اتسمت الحياة الحضرية في الجزائر بفترات تاريخية أدت إلى ظهور المدن، تطور البعض منها وزال البعض الآخر، وقد كان للاضطرابات والصراعات الداخلية دور في كل ذلك. مرت عملية التحضر في الجزائر بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **المرحلة الاولى (1962-1966):** مرحلة السنوات الأولى من الإستقلال التي شهدت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس و إستقرارهم في المدن الكبرى، زيادة عن الهجرة من الأرياف نتيجة تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر، مما ساعد على رفع نسبة التحضر حيث سجلت بهذه الفترة حوالي 31.43% بينما كانت في فترة الخمسينات تقدر بـ 25.05% ، كما بلغ عدد سكان الحضر حوالي 3.7 مليون نسمة. (ons, 2008, p. 83)
- **المرحلة الثانية (1966-1977):** تميزت هذه الفترة بالتخطيط الاقتصادي نحو التصنيع، مصحوبة بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحة وبناء القرى الإشتراكية، رغم كل هذه الإمتيازات لم تنجح السياسة الإشتراكية في إنشاء التعاونيات الفلاحية من أجل خلق التوازن بين الريف والمدينة، ما أدى إلى تحريك السكان تجاه المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات وتهميش الزراعة نوعا ما، ما رفع من نسبة الهجرة على المدن حيث تعتبر العاصمة أكبر المدن الحاضر ثم وهران، كما قدر عدد سكان الحضر بـ 6.6 مليون نسمة. (ons, 2008, p. 83)
- **المرحلة الثالثة (1977-1987):** مرحلة تشبع المدن حيث بلغت نسبة سكان الحضر 49.54% سنة 1987 بينما كانت نسبتهم 39.45% في تعداد 1977، هذا بسبب الهجرة المتزايدة على المدن حيث قدر صافي الهجرة بـ 938463 مهاجر، وبهذا كثرة الأزمات الإجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وإنتشار البطالة من جراء العدول عن الإستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة.
- **المرحلة الرابعة (1987 – 1998):** عرفت نسبة التحضر في هذه الفترة إرتفاع ملحوظا حيث وصلت إلى 58.27% سنة 1998 وبلغ عدد سكان الحضر حوالي 22471 ألف نسمة بينما كان 11420ألف نسمة سنة 1987، مع زيادة مستمر في الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى حيث سجلت العاصمة في سنة 1998 حوالي 148111 مهاجر ووهران بـ 27222 مهاجر، وهذا راجع إلى سوء الأوضاع الأمنية وعدم الإستقرار خاصة بالأرياف. ما أدى إلى تجمع السكان على اطراف المدن طلبا للأمن والظروف الحسنة للحياة (سكن، عمل، تعليم.....الخ.)، وهذا ما أدى الى حدوث شلل نسبي بهذه المدن في مختلف المؤسسات والمجالات نظرا لعدم إستيعابها لهذا العدد من السكان - العشرية السوداء -.
- **المرحلة الخامسة(1998 – 2008):** إستمر معدل التحضر خلال هذه الفترة في الارتفاع إذ بلغ 66% في آخر هذه المرحلة وبعدد ساكني الحضر قدر بـ 22.47 مليون نسمة، بسبب الزيادة في نسبة الهجرة نحو هذه المدن، هذا راجع إلى تطور المدن في شتى المجالات وتحسن في المستوى المعيشي وتطورت الإستثمارات في المدن وتدعيم الدولة لقروض التشغيل وتوفير الشغل والمرافق الضرورية للحياة الحضرية الراقية من مراكز خدماتية وترفيهية وغيرها .....

IV- خصائص التحضر في الجزائر:

حديثنا عن خصائص التحضر يدفعنا إلى إتباع طريقة التدرج في عرض نتائج الإحصاءات القائمة على مقياس المقارنة بين ما هو ريفي وما هو حضري، ففي تعداد سكان الجزائر الأول سنة 1966 قدرت نسبة التحضر بـ 31.43% لتبدأ في الإرتفاع تدريجيا لتصل في تعداد 2008 إلى 65.94%. أما بالنسبة إلى تطور عدد المدن والمراكز الحضرية فان عددها لعام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة، وأصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزا حضريا، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة. في 2008 تطور عدد سكان المدن لسجل حوالي 38 مدينة يزيد عدد سكانها عن 400 ألف نسمة، منها 08 مدن كبرى يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة. أول أكبر مدينة هي العاصمة التي تقدر بنسبة تحضر بها حوالي 94.30%. (ons, 2008, p. 200)

تميز أهم ملامح توزيع سكان المدن بتفاوت التوزيع بين الأقاليم الجغرافية، ويكمن سر هذا التباين في تأثير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد، وما ترتب عليه من إنعدام التكافؤ في توزيع السكان والمدن والموارد. كما أن الولايات الساحلية أكثر تحضرا كما هو موضح في الجدول رقم 1:

جدول (1) : *تطور نسبة التحضر في الجزائر حسب المناطق خلال التعدادات .*

المناطق	1987		1998		2008	
	عدد السكان	التحضر%	عدد السكان	التحضر%	عدد السكان	التحضر%
مجموع الشمال	15347965	50.62	18837366	58.71	21514000	65.80
الهضاب العليا	5851034	44.65	7712151	55.33	9327076	64.50
الجنوب	1852412	56.06	2563336	63.86	3238954	70.97
المجموع	23051411	49.54	29112853	58.27	34080030	65.94

Source : collections statistiques N° 163, armature urbaine, p 209.208

يتبين لنا من خلال الجدول (1) أن المناطق الشمالية تتميز بعدد سكاني كبير مع نسبة تحضر مرتفعة في كل مناطقها، ففي تعداد 1987 كانت نسبة التحضر تقدر بـ 50.62% ثم إنتقلت إلى 65.80% في تعداد 2008، ونسب التحضر في المناطق الساحلية متقاربة فيما بينها. وهذا التركز الحضري في الساحل نتيجة التمركز الصناعي ومختلف المرافق المتطورة في جل هذه المناطق. أما فيما يخص منطقة الهضاب فهي تتميز بعدد سكاني منخفض مقارنة بالشمال كما تتميز بنسبة تحضر تقدر بـ 44.65% وهذا في تعداد 1987 لتنتقل إلى 64.50% في أخير تعداد. أما المنطقة الصحراوية فهي الأكبر مساحة والأقل سكانا لقساوة الحياة فيها وتقدر نسبة التحضر بها في تعداد 2008 بـ 70.97% بينما كانت في تعداد 1987 تقدر بـ 56.06%.

من خلال هذا النمو السريع للتحضر فان عدد سكان المدن وعدد سكان الأرياف يكون قد تعادل مع بداية سنة 1990 بحصة 1,5مليون نسمة، وبالتالي فالجزائر تكون شرعت في تحول جديد بالنسبة للتركيب السكاني من مجتمع ريفي إلى مجتمع بأغلبية حضرية كما هو موضح في التمثيل البياني (1).

شكل (1) : تطور نسبة سكان الحضر في الجزائر.

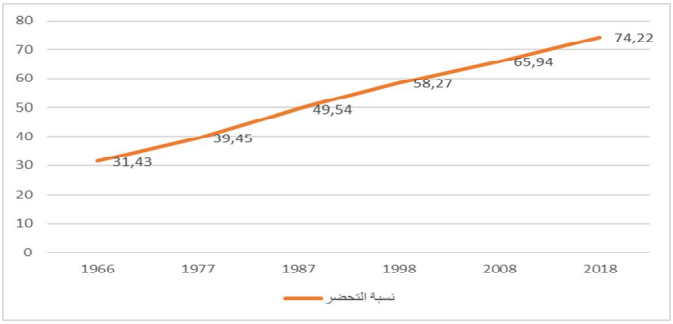

Source : collections statistiques N° 163, armature urbaine, p 83.

شهدت الجزائر تطورًا ملحوظًا في نسبة سكان الحضر على مدار العقود الماضية، مما يعكس تحولًا ديموغرافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا كبيرا، بحيث قدرت نسبة سكان الحضر بـ 31.43% من إجمالي السكان سنة 1966، لترتفع هذه النسبة إلى 49.54% سنة 1987 لتصل إلى 74.22% سنة 2018، وهذه الزيادة ترجع إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة

بحثا عن فرص العمل وخدمات أفضل، إضافة على التوسع العمراني والنمو الاقتصادي الذي تمركز في المناطق الحضرية خاصة قطاع الصناعة والخدمات.

V- عوامل النمو الحضري في الجزائر:

1. العامل الايكولوجي: أدى نمو وتطور المدن إلى إحداث تغييرات جوهرية في أنماط الحياة مما يشمل طبيعة السكان، أساليب قضاء أوقات الفراغ، واستخدامات الأرض. تُعد التحولات الإيكولوجية أحد أبرز العوامل التي تساهم في تشكيل السمات العمرانية لأي منطقة حضرية، كما يؤثر التنافس على المناطق الاستراتيجية بالإضافة إلى تدفق السكان بمختلف مكوناتهم وتمركز الوظائف الإدارية في مواقع محددة على التباين في خصائص المناطق الحضرية، مما يؤثر في تحديد مستويات كثافة التحضر في منطقة ما. كما تلعب العوامل الجغرافية والبيئية دورًا محوريًا في تشكيل أنماط التوطن والاستقرار واستخدام الأرض، مثل الظروف الجوية، والتكوين الجيولوجي، وتوافر مصادر المياه والطاقة ونوعية التربة بالإضافة للأراضي المستوية. تؤثر هذه العوامل أيضًا على اختيار وسائل النقل المناسبة وتوزيعها. بمعنى آخر فإن كل نشاط إنساني يستدعي توفر شروط ومواصفات خاصة تتوافق مع الوظائف التي يقوم بها.

2. العامل الاقتصادي: كان التعمير يتم على هامش التطور التقني والصناعي الذين عرفتهما أوروبا، وتنظيما عمرانيا لا يتجاوب وتطلعات السكان الجزائريين في ميادين النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأن إنشاء المدن وتنظيمها كان يترجم إنشغالات السلطة الإستعمارية التي تتمثل في إستغلال ثروات البلاد وتكريس الهيمنة الثقافية الأوروبية. بالإضافة للتفرقة الاجتماعية والعرفية من خلال التنظيمات المجالية والأنماط المعمارية الإنتقالية. كما كان لتركز الصناعة بعد الاستقلال في المدن الكبرى، عامل جذب اليد العاملة الريفية نحو المدن، ولهذا بدأت الهجرة الريفية بعد الاستقلال بالتدفق نحو المدن لأنها مثلت مركزا هاما لشتى أنواع النشاطات، مما شجع السكان على الانتقال إليها وهجرة الأرض وإهمال الريف والزراعة من أجل الحصول على العمل في المصانع. (بوعناقة، 1989، صفحة 12) وقدرت الهجرة منذ 1987 إلى 1998 بما يقارب 938463 مهاجر.

3. العامل الديمغرافي: تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب، لقد تعرضت الجزائر خلال فترة تاريخية معينة إلى زيادة ديمغرافية حضرية واسعة النطاق ساهمت فيها الزيادة الطبيعية للسكان بنسب متفاوتة فتختلف الزيادة الطبيعية حسب تباين مستوى الحياة الاجتماعية. ففي الفترة الإستعمارية تميز النمو الطبيعي للسكان بانخفاض كبير وهذا بسبب إرتفاع نسبة الوفيات بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية ومستويات المعيشة مع إنتشار الأمراض المعدية والخطيرة وتفشي الفقر والجوع، الجهل ...الخ. بالإضافة إلى القمع والقهر العسكري الذي سلط على الجزائريين. أما بعد الإستقلال فشهدت الزيادة الطبيعية تطورا ملحوظا حيث تراوحت ما بين 3.42% و3.02% إبتداءا من سنة 1967 إلى غاية سنة 1985، ثم بدأت في الإنخفاض تدريجيا بداية من سنة 1986 والتي قدرت بـ2.74% وصولا إلى 1.96% سنة 2009. وهذا راجع إلى الإنخفاض في معدل الوفيات والمواليد نتيجة الرعاية الصحية المتطورة والوعي الفردي.

4. العامل الاجتماعي: تتميز الهجرة الداخلية في البلدان النامية بشكل عام وفي الجزائر بأنها هجرة ذات إتجاه واحد من الريف إلى المدينة، ولهذا تتسبب في مشاكل عمرانية في وسط وضواحي المدن مثل ظهور الأحياء العشوائية وأحياء الصفيح والمساكن القصديرية في الضواحي الغير مخططة مع التوسع العشوائي للمدن، وتؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1977 أن الإتجاه العام للهجرة الداخلية الجزائرية من الريف إلى المدينة يقدر سنويا بـ 130ألف نسمة (بن اشنهوا، 2000، صفحة 146) ومن أبرز العوامل الجاذبة للوسط الحضري هو توفرها على عمليات التصنيع والذي استحوذ خلال مرحلة المخططات الحصة الأكبر من مجمل الإستثمارات فكان إتجاه الهجرة نحو المدن التي بها المراكز الصناعية الكبرى ، فالأولوية التي احتلها القطاع الصناعي جعلت الإستثمارات تصل إلى 61%. (بهلول، 1999)

VI- إنعكاسات التحضر في الجزائر:

إن النمو الحضري المتزايد في الجزائر الناتج عن عدة أسباب أسفر عن سلبيات كثيرة منها:

- **أزمة السكن الحضري:** تزايد الطلب على السكن الحضري نتيجة للنمو الطبيعي لسكان المدن من جهة، واستمرار الهجرة الريفية التي قدرت بحوالي 130,000 نسمة سنويًا مع نهاية الثمانينيات من جهة أخرى. هذا ما جعل السلطات المحلية عاجزة كل العجز عن تلبية الطلب المتزايد على السكن. ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الطلبات المسجلة للحصول على سكن اجتماعي لدى ديوان الترقية والتسيير العقاري حوالي 30,000 طلب مقبول في عام 1994. ورغم الجهود المستمرة لتوفير السكن الحضري ودعم السكن الاجتماعي لمحدودي الدخل، مما جعل تحقيق التوازن بين الاحتياج الفعلي للسكن والطلب المتزايد عليه أمرًا صعبًا. كما استمرت أزمة السكن الحضري في الجزائر خلال العقد التالي، حيث بلغ العجز في السكن نحو مليون وحدة سكنية سنة 1994. (التيجاني، 2000)
- **التزود بكمية المياه الصالحة لشرب: إن** تمويل التجمعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب بات يشكل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه سكان المدن، ليس فقط من خلال زيادة عدد السكان وتوسع المساحات العمرانية، بل أيضًا نتيجة الاستهلاك الكبير للمياه في القطاع الصناعي، فأصبح من الصعب توفير الموارد المائية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة. هذا التوسع في استهلاك المياه داخل المدن أدى إلى تراجع كبير في كميات المياه المخصصة للري، حيث أصبح يعتمد بشكل واسع على المياه الجوفية بدلاً من مياه السدود.
- **التوسع العمراني للأراضي الزراعية:** تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة حيث قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية للبلاد وتقع أغلبها في الشمال، وقد اكتسحت الأراضي الفلاحة الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية والتلوث الصناعي، وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحة في القطاع العام وأملاك الدولة، أما الآن فقد حد من ذلك الملك الخاص.

VII- السكن الحضري في الجزائر:

VII- 1- تطور السكن خلال مخططات التنمية:

إن سنة 1966 تعتبر السنة الأولى للإحصاء بعد الاستقلال مباشرة حيث تم إحصاء 02 مليون سكن مشغول منها: $^{1}/_{2}$ لا تتوفر فيه الشروط الضرورية للصحة و $^{3}/_{4}$ لا يحتوي على كهرباء ولا على غاز ولا على ماء هذا ما جعل الدولة تتخذ إجراءات من أجل النهوض بقطاع السكن وتلبية حاجات الأفراد، وعرفت هذه القرارات باسم المخططات التنموية يتضمن كل مخطط مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بمسالة السكن يؤمل منها التخفيف من حدة أزمة السكن التي تعيشها البلاد إضافة إلى الأهداف والإنجازات التي تصبوا إلى تحقيقها في قطاع السكن.

✓ **مرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969):** شهد هذا المخطط دفعة جديدة لبعض الاستثمارات الصغيرة بهدف إنشاء مؤسسات عمومية تعمل في مجالات مختلفة، مع إعطاء الأولوية للنشاطات الصناعية بشكل خاص، فقد تم تخصيص ما يقارب 45% من الاستثمارات لهذا القطاع. (qasmi, 1987, p. 40) كما حظي قطاع السكن في هذا المخطط بأهمية بالغة حيث ركز على:

- إتمام انجاز الوحدات السكنية قيد الإنشاء، والتي تضمنت سكنات من نوع " الكراء المتوسط HLM، أو هياكل السكنات LES CARCASSES، بإجمالي قدر بـ 38000 وحدة سكنية.
- وضع برنامج سكني جديد بقيمة 100 مليون دينار جزائري يمتد إنجازه على مدى 3 سنوات ويستهدف بناء 10500 وحدة سكنية.

كما تضمن أيضا هذا المخطط بداية إنجاز مشاريع سكنية حضرية بغلاف مالي قدر بـ160مليون دينار جزائري لبناء 9548 وحدة سكنية، وهذا طيلة سنوات المخطط، ولإيضاح صورة هذا البرنامج فيما يلي عرض لأهم الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الحضري لهذه للفترة كما هو موضح في الجدول:

جدول (2) : إنجازات السكن الحضري (1967-1969).

السكنات المنجزة	في طور الإنجاز	لم ينطلق إنجازها
9548	10608	13943

المصدر: ملخص الحصيلة الإقتصادية و الإجتماعية للسنوات 1967-1978- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية الجزائر 1980.

نلاحظ من الجدول (2) أنه منذ بداية المخطط الثلاثي أي منذ سنة 1967 تم إنجاز 9548 وحدة سكنية حضرية، وإلى حد نهاية المخطط ما يقارب 10.608 وحدة سكنية في طور الإنجاز و13942 وحدة لم ينطلق بعد في إنجازها، وهذا ما يعكس أن السلطات الجزائرية لم تستطع أن تنجز ما سطر من خلال المخطط الثلاثي، وتبقى نسبة إنجاز السكنات مقارنة بالسكنات في طور الإنجاز أو غير المنجزة ضعيفة.

✓ **مرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** يعتبر هذا المخطط الانطلاقة الفعلية لمسار التنمية في الجزائر، حيث وضعت برامج استثمارات اجتماعية وثقافية، والتي برمجت من أجل إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف حياة المواطن المعيشية وتلبية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع في كل المجالات: كالسكن، الخدمات الاجتماعية، الصحة، التعليم ...

إن الظروف التي مرت بها الجزائر، استدعت النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال استغلال جميع الإمكانيات سواء المالية أو المادية وذلك من أجل زيادة تحسين وتسريع عملية الإنجاز، وبهذا تم تخصيص ميزانية مرخصة لهذا البرنامج قيمتها المالية قدرت في البداية بـ 27.5 مليار دج، لتتجاوز فيما بعد مبلغ 36 مليار دج، وركزت هذه الاستثمارات على النقاط التالية: (qasmi, 1987, p. 53)

- العمل على تحسين المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع خاصة المتضررة وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية.
- انشاء التجهيزات الحيوية للحياة (مد قنوات الماء الشروب).
- تركيز الجهود على الاستثمارات التي تعزز التنمية المحلية مثل تنفيذ مشاريع خطوط الكهربائية الريفية.

ضمن البرامج الاستثمارية الخاصة بالمخطط الرباعي الأول، خصصت نسبة 5.5% للنهوض بقطاع السكن (وزارة التخطيط، 1985، صفحة 30)' هذا ما يعكس ضرورة الإهتمام بهذا القطاع والاستثمار فيه نظرا لضعف الميزانية المخصصة له. ولقد تضمن هذا المخطط بناء ما يقدر بـ45000 وحدة سكنية حضرية، علما أن المدن الجزائرية عرفت في تلك الفترة تمركزا صناعيا مما أدى إلى خلق ظاهرة النزوح الريفي وبالتالي تمركز السكان على اطراف المدن.

يلاحظ من خلال الجدول (3) انه تم نجاز حوالي 18000 وحدة سكنية من اجمالي 45000 وحدة مبرمج في هذه الفترة، رغم التحسن السجل لهذا المخطط في إنجاز السكنات مقارنة بسابقه إلا أنه لم يستطع تلبية الحاجات السكانية المتزايدة من سنة إلى أخرى بسبب التوسع الحضري وتوافد المزيد من السكان على المدن بحثا عن فرص العمل.

جدول (3) : البرامج السكنية الحضرية لفترة (1970-1973)

البرامج السكنية	عدد السكنات			
	المقدرة	المنجزة	الفرق	نسبة الإنجاز
السكنات الحضرية	45000	18000	27000	%40

المصدر: تقرير حول المخطط الرباعي، 1974، وزارة التخطيط.

✓ **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** عرف قطاع السكن خلال هذا البرنامج ارتفاعا ملحوظا في مجال الاستثمار، حيث أولت السلطات الجزائرية إهتماما كبيرا الاحتياجات السكنية نظرا للنمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد وزيادة الطلب على السكن، ويتجلى ذلك من خلال نسبة الاستثمار في قطاع السكن المقدرة بحوالي 5.5٪ في المخطط السابق إلى نسبة 7.5٪ (hamidou, 1988, pp. 40-41) لذلك فالأهداف المحددة في هذا المخطط هو الانطلاق في بناء 100 ألف وحدة سكنية حضرية، كما ساهم هذا المخطط في توفير وظائف جديدة في قطاع البناء والأشغال العمومية قدرت بنسبة 91.6% و بلغت قيمة الاستثمار الفعلية حوالي 8.55مليار دينار جزائري (qasmi, 1987, p. 42)

✓ **المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980-1989):** بعد دراسة وتقييم نتائج المخططين السابقين ومعرفة نقائصها وتحديدا فيما يخص قطاع السكن. اذ تم تخصص ميزانية كبيرة لقطاع السكن في المخطط الخماسي الأول والذي اعطى إهتماما كبيرا لهذا القطاع الحساس، حيث قدرت قيمة الميزانية بـ60 مليار دج أي حوالي ما يقارب 15%من إجمالي الإستثمارات المتوقع إنجازها في هذا المخطط. (brahimi, (2002, p. 19) أما فيما يخص المخطط الخماسي الثاني فقد جاء بعدة توصيات واقتراحات تهدف إلى التركيز على استكمال وتطوير أعمال المخطط السابق قصد التقليل من العجز الذي يعرفه قطاع السكن. ومن أهداف هذا المخطط هو إنهاء البرامج في طور الإنجاز والمقدرة بـ 365 ألف وحدة سكنية، بالإضافة الى انطلاق برنامج جديد ينص على بناء 318 ألف وحدة سكنية اخرى، ليصل مجموع الوحدات السكنية المخطط لها إلى حوالي 683 ألف وحدة سكنية حسب هذين المخططين. (وزارة التخطيط، 1989)

✓ **البرنامج الخماسي 2005-2009:** تم تخصيص ميزانية ضخمة لقطاع السكن خلال هذا البرنامج، وبذلك يعتبر اكبر تمويل يستفيد منه قطاع السكن والعمران منذ الاستقلال حيث قدرت قيمتة بحوالي 1550 مليار دج، وجاءت الاستفادة من هذا التمويل موزعة على حصتين الأولى قدرت بـ 850 مليار دج لتنفيذ "مشروع مليون وحدة سكنية"، والحصة الثانية قدرت بحوالي 700 مليار دينار جزائري لتهيئة وتطوير المحيط العمراني. وبالإضافة إلى ما سبق تم سن عدد من القوانين التي تسير المنظومة العمرانية وتحد من الفوضى التي أثرت بالسلب على المشهد العمراني.

VIII- الخاتمة

رغم كل الجهود المبذولة من طرف السلطات الوصية للقضاء على الأزمة السكنية والحفاظ على الوجه الجمالي للمدن خاصة المدن الكبرى من التوسع الحضري العشوائي الناتج عن البنايات الفوضوية، وهذا من خلال وضع مختلف البرامج السكنية والمخططات التنموية، إلا أن أزمة السكن والتشوه العمراني الحضري لا زال قائمين. لذا وجب على السلطات الوصية القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لسياسة السكن والإسكان وتوسع المدن بوضع برامج ذات ابعاد تنموية واسعة وأهداف دقيقة من أجل مسايرة النمو الحضري المتواصل والمستمر. رغم كل التحسينات في قطاع السكن إلا أن الجزائر لم تتمكن من القضاء على السكن الفوضوي بصفة نهائية وتحقيق النص الدستوري الذي يقر بحق السكن للجميع.

الاحالات والمراجع:

1. الصادق مزهزد. (1995). ازمة السكن في ضوء المجال الحضري. الجزائر: دار النور الهادف.
2. بشير التيجاني. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. الساحة المركزية بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية جامعة وهران.
3. حسين رشوان. (2002). مشكلات المدينة. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
4. عبد العزيز بودون. (2004). التحضر في الجزائر. (العدد 05، المحرر) مجلة الباحث الاجتماعي.
5. عبد اللطيف بن اشنهوا. (2000). الهجرة الريفية في الجزائر. الجزائر: المطبعة التجارية.
6. عبداللطيف بن أشنهو. (2009). التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط.
7. علي بوعناقة. (1989). الاحياء الغير مخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب-دراسة مقارنة ميدانية جامعة قسنطينة. قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. محمد السويدي. (2000). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري،تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (المجلد الجزء 01). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. الديوان الوطني للإحصاء، (2010) تقديرات
11. وزارة التخطيط ،تقرير حول المخطط الرباعي الثاني ماي 1974.
12. وزارة التخطيط. (1985-1989). تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني. الجزائر: وزارة التخطيط.

13. brahimi, a. (2002). L'économie Algérienne hier à demain défit enjeux. alger: dehleb.
14. hamidou, r. (1988). le logement un defi. alger: sans maison d''edition.
15. ons. (2008). collections statistiques- armature urbaine (Vol. 163). oran: ons.
16. qasmi, l. (1987). cirse de l''habitat et de perspective de co-développement avecles pays de maghreb. france: édition publies paris.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ط.د. أحمد بودور زمعلاش واري ، نورالدين داودي ، (2025)، **واقع التحضر واحتياجات السكن في الجزائر** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 17(02) 2025، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 43- 52).